الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الملاذ الآمن يقفز بالذهب لأعلى مستوياته في 6 أشهر

رويترز: قفز الذهب لأعلى مستوى في أكثر من 6 أشهر أمس، وذلك وسط إقبال على الملاذ الآمن في ظل المخاوف بشأن نمو الاقتصاد العالمي والإغلاق الجزئي للحكومة الأميركية، على الرغم من أن مكاسب الأسهم كبحت صعود المعدن الأصفر.وخلال التداولات، ارتفع الذهب 0,5٪ إلى 1281,08 دولارا للأوقية (الأونصة)، ويتجه لتحقيق ثاني مكسب أسبوعي على التوالي مع عدم وجود نهاية في الأفق للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والضبابية السياسية الأميركية.وسجل المعدن الأصفر أعلى مستوياته منذ 19 يونيو عند 1281,39 دولارا للأوقية في وقت سابق من الجلسة.

رغم تدهور أسعار الخام بنهاية العام الحالي

«بلومبيرغ»: 70 دولاراً للبرميل.. أسعار النفط في 2019

النفط يقفز 3٪ رغم استمرار المخاوف من تخمة المعروض

النفط الكويتي يعوض خسائره ويقفز 6٪ إلى 52,45 دولاراً

وكالات: كشف مسح صادر عن وكالة «بلومبيرغ»، أن أسعار النفط ستصل إلى مستوى 70 دولارا في 2019، على الرغم من التدهور الذي لحق أسعار الخام مع نهاية العام الحالي، حيث يظهر المسح أن سوق النفط سيشهد حالة من التشديد في 2019 مع اتجاه منظمة أوبيك لخفض المعروض والخسائر غير المقصودة في إيران وفنزويلا.

وقالت الوكالة إن المسح شمل 24 محللا في مجال النفط، وتوقعوا أن يسجل متوسط سعر خام برنت نحو 70 دولارا في 2019، مقابل حوالي 53,50 دولارا، وفقا لأسعار الخميس الماضي، حيث أشارت إلى أن متوسط سعر خام برنت بلغ 73 دولارا في عام 2018. كما توقع المحللون أن يسجل متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 61,13 دولارا للبرميل في 2019، مقابل نحو 45,50 دولارا، الخميس الماضي.

وذكر ميشيل كوهين رئيس أبحاث السلع والطاقة في بنك «باركليز» أن أسعار النفط ستشهد تعافيا في 2019، وأن ذلك سيكون مدفوعا بعاملين، الأول خفض صادرات أوبيك والذي سيقود نحو تقليص في المخزونات. أما العامل الثاني فهو أن العام المقبل لن يشهد مزيدا من التدهور في الظروف الاقتصادية.

وكان تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والتوترات التجارية في العام الحالي قد تسببا في خفض الطلب على النفط، والتأثير سلبا على أسعار الخام.

من جانبه، صرح ميشيل تران محلل السعر داخل شركة «آر.بي.سي» بأن المعروض العالمي والطلب سيصل إلى مستوى جيد من التوازن في 2019.

أما أكثر وجهات النظر تفاؤلا في مسح «بلومبيرغ» فكانت من جانب محللي بنوك «مورجان ستانلي» و«ستاندرد تشارترد» والتي ترى أن متوسط سعر خام «برنت» سيصل إلى 78 دولارا للبرميل في العام المقبل.

وفي 7 ديسمبر الجاري، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبيك» وحلفائها بقيادة روسيا، على خفض إنتاج النفط بمقدار 1,2 مليون برميل يوميا، على مدار 6 أشهر، اعتبارا من مطلع يناير 2019.

ارتفاع الأسعار

وعلى صعيد أسعار النفط، فقد قفزت أسعار الخام مرتفعة حوالي 3٪ خلال تداولات أمس، لتعوض جزءا من خسائرها في الجلسة السابقة، غير أن نمو المخزونات الأميركية واستمرار المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي أبقت الأسواق تحت ضغط.

وخلال التداولات، صعد خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 2,26٪، أو 1,18 دولار، ليبلغ 53,34 دولارا للبرميل، بعدما ارتفع في وقت سابق بما يصل إلى 3,1٪. وهبط برنت في العقود الآجلة 4,24٪، أو 2,31 دولار، ليبلغ عند التسوية 52,16 دولارا للبرميل.

وقفز خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 2,26٪ أو 1,01 دولار بعدما صعد في وقت سابق 3,6٪. وكان الخام الأميركي قد أنهى تعاملات الخميس الماضي منخفضا 1,61 دولار، بما يعادل 3,48٪، إلى 44,61 دولارا للبرميل.

وكانت أسعار النفط قد هوت يوم الخميس الماضي لأدنى مستوى في أكثر من عام، بعد يوم من تحقيق أكبر مكسب يومي في عامين، تحت ضغط من المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي وتخمة المعروض.

البرميل الكويتي يعوض خسائره

وعلى المستوى المحلي، فقد عوض برميل النفط الكويتي خسائره التي مني بها يوم الأربعاء الماضي، حيث تراجع بأكثر من 6٪ لما دون 50 دولارا للبرميل، ليسجل بذلك أدنى مستوياته في 15 شهرا، حيث ارتفاع البرميل الكويتي 2,82 دولارا ليبلغ مستوى 52,45 دولارا للبرميل، بارتفاع نسبته 6٪، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

قفزت 19٪ خلال نوفمبر الماضي إلى 8,6 ملايين برميل

واردات اليابان من النفط الكويتي لأعلى مستوياتها في 7 شهور

كونا: أظهرت بيانات رسمية، ان واردات اليابان من النفط الخام الكويتي قفزت بنسبة 19,3٪ خلال نوفمبر الماضي على أساس سنوي لتصل الى 8,57 ملايين برميل مسجلة أعلى مستوياتها خلال 7 شهور.

وأوضحت البيانات التي أصدرتها وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير اولي، ان واردات الدولة من النفط الخام الكويتي بلغت خلال الشهر الماضي نحو 286 ألف برميل يوميا لتظل الكويت بذلك ثالث أكبر مزود لليابان بالنفط بعد السعودية والإمارات.

وأشارت الى ان ذلك هو ثاني ارتفاع تشهده واردات اليابان خلال شهرين من النفط الكويتي مسجلة بذلك أعلى معدلاتها منذ ابريل الماضي الذي بلغت خلاله 8,77 ملايين برميل أو نحو 292 ألف برميل يوميا.

وذكرت ان اجمالي واردات اليابان من النفط الكويتي خلال نوفمبر الماضي بنسبة 6,2٪ على أساس سنوي الى 3,12 ملايين برميل يوميا مسجلا اول انخفاض له خلال شهرين.

وقالت ان واردات الشرق الاوسط شكلت نسبة 85,7٪ من اجمالي واردات اليابان من النفط خلال نوفمبر الماضي وذلك بتراجع نسبته 5,1٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

واستمرت المملكة العربية السعودية في احتلال المرتبة الاولى بين الدول المصدرة للنفط الى اليابان رغم هبوط صادراتها خلال نوفمبر الماضي بنسبة 16,9٪ على أساس سنوي الى 1,15 مليون برميل يوميا تلتها الامارات العربية المتحدة في المركز الثاني بإجمالي 884 ألف برميل يوميا بزيادة نسبتها 6,8٪.

وجاءت قطر في المرتبة الرابعة بإجمالي 269 ألف برميل يوميا فيما حلت روسيا في المركز الخامس بإجمالي 170 ألف برميل يوميا.

الكويت تظل ثالث أكبر مزود لليابان بالنفط بعد السعودية والإمارات

سجلت 300 مليون دينار بنهاية الشهر.. وتراجع عددها 34٪

«بيتك»: 8٪ تراجعاً شهرياً بتداولات نوفمبر العقارية

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»: إن قيمة التداولات العقارية تراجعت بنهاية نوفمبر الماضي بنسبة 8٪ عن أكتوبر محققة 300 مليون دينار مقابل 325 مليون دينار في اكتوبر، مع انخفاض شهري لعددها بنسبة 34٪عن أكتوبر.

كما تراجع مؤشر قيمة التداولات في القطاعات العقارية السكن الخاص والتجاري فيما ارتفعت في الاستثماري، فيما تراجع عددها في جميع القطاعات على أساس شهري، في حين ارتفعت قيمة التداولات على أساس سنوي بنسبة كبيرة قدرها 78٪ مع ارتفاع قيمتها في القطاعات باستثناء التجاري في الوقت الذي سجل عددها زيادة ملحوظة في القطاعات المختلفة على أساس سنوي.

تداولات السكن الخاص

سجلت تداولات السكن الخاص 104 ملايين دينار في نوفمبر، منخفضة بنسبة 30٪ عن ثالث أعلى مستوى في الثلاثة أعوام الماضية حين تجاوزت 149 مليون دينار في أكتوبر، إلا أن تداولات السكن الخاص بشكل عام تواصل اتجاها تصاعديا مع بعض الاستثناءات في أشهر قليلة، كما يلاحظ اتجاه متذبذب لمعدل التغير الشهري في تداولات القطاع، أما على أساس سنوي فقد زادت تداولات القطاع بنسبة قدرها 8٪ عن مستوياتها في نوفمبر 2017.

بلغ متوسط قيمة الصفقة في قطاع السكن الخاص 303 آلاف دينار في نوفمبر بانخفاض محدود 2٪ عن متوسط قيمتها البالغ 309 ألف دينار بنهاية أكتوبر، ويسير هذا المؤشر في مسار تنازلي مع استمرار تذبذب معدل تغيره على أساس شهري، في حين عاد متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع يسجل تراجعا على أساس سنوي في نوفمبر منخفضا بنسبة 16٪ عن ذات الشهر من العام الماضي، ويأتي هذا بعدما استقر هذا المؤشر للمرة الأولى في العام الحالي خلال أكتوبر وبعد تراجع سنوي متتالي منذ بداية الربع الثاني من العام.

بلغ عدد الصفقات المتداولة لقطاع السكن الخاص 345 صفقة في نوفمبر (335 عقودا، 10 وكالات) بانخفاض 28,6٪ عن 483 صفقة في أكتوبر، ويلاحظ استمرار المسار المتذبذب لعدد صفقات القطاع منذ بداية العام الحالي، مع استمرار تذبذب معدلات التغير الشهري، بينما ارتفع عدد صفقات القطاع بنسبة كبيرة 28,3٪ في نوفمبر على أساس سنوي مع مواصلة تذبذب التغير السنوي لعدد الصفقات في قطاع السكن الخاص.

تداولات الاستثمارية

قفزت تداولات القطاع الاستثماري إلى حوالي 180 مليون دينار في نوفمبر مقابل مستوى محدود حين بلغت 104 ملايين دينار في أكتوبر، محققة زيادة شهرية كبيرة نسبتها 73٪ بعدما كانت تراجعت في أكتوبر 5٪ على أساس شهري، وقد سجلت في نوفمبر ثاني أعلى قيمة في العام الحالي بعد مستواها الكبير الذي تخطى 261 مليون دينار في يوليو، ويستمر القطاع في تسجيل معدلات زيادة سنوية كبيرة حيث تعد قيمتها في نوفمبر العام الحالي أكثر من أربعة أضعاف قيمتها في ذات الشهر العام الماضي، بذلك يتواصل المسار التصاعدي للتغير السنوي في تداولات القطاع الاستثماري لكن مازال متذبذبا. تضاعف مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري بشكل غير مسبوق مقتربا من 1,6 مليون دينار للصفقة في نوفمبر مقابل 515 ألف دينار في أكتوبر الذي كان يعد واحدا من أدنى مستوياته، ويلاحظ أن قيمته في نوفمبر تحل ثانيا خلال فترة طويلة بعد أعلى متوسط وصله بلغ 2,3 مليون دينار في فبراير 2014، كما يلاحظ بداية اتجاه تصاعدي لهذا المؤشر منذ منتصف العام الحالي، مع استمرار تذبذب التغير الشهري لمتوسط قيمة الصفقة. أما على أساس سنوي فقد ارتفع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة 128٪ في نوفمبر عن متوسط قيمة الصفقة في نفس الشهر من العام الماضي، ويلاحظ اتجاها نحو التحسن في مسار التغير السنوي لهذا المؤشر.

بلغ عدد الصفقات المتداولة في القطاع الاستثماري 116 صفقة (112 عقودا، 4 وكالات) وهو مستوى مرتفع نسبيا يفوق معظم الأشهر من العام الحالي، إلا أنه سجل انخفاضا شهريا نسبته 42,6٪ عن ثاني أعلى مستوياته في الثلاثة أعوام الماضية حين بلغ عددها 202 صفقة في أكتوبر، ويلاحظ اتجاها عاما تصاعديا لعدد صفقات القطاع الاستثماري منذ بداية العام، برغم تذبذب التغير الشهري في هذا المؤشر. في حين ارتفع عدد الصفقات على أساس سنوي في هذا القطاع بزيادة متواصلة منذ منتصف العام مسجلا أكثر من 90٪ في نوفمبر 2017، بالتالي يواصل التغير السنوي لهذا المؤشر اتجاها تصاعديا بعد حالة تذبذب ملحوظة.

تداولات التجاري

بلغت قيمة تداولات القطاع التجاري مستوى محدود نسبيا وصل 10 ملايين دينار مقابل مستوى مرتفع سجل 48,3 مليون دينار في أكتوبر، منخفضة بنسبة 79٪ في نوفمبر على أساس شهري، بالتالي يستمر تذبذب التغير الشهري لتداولات هذا القطاع التجاري مع تذبذب قيمة تداولاته، كذلك مازالت حالة تذبذب ملحوظة لمعدلات التغير السنوي في قيمة تداولات القطاع التجاري تسجل تراجعا كبيرا نسبته 62٪ عن قيمتها في نوفمبر العام الماضي.

اقترب متوسط قيمة الصفقة في قطاع العقار التجاري من 2,5 مليون دينار في نوفمبر وهو من أدنى مستوياته، حيث تراجع على أساس شهري بنسبة 49٪ عن 4,3 ملايين دينار في أكتوبر، ويتواصل المسار التنازلي لمتوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع منذ فترة، أما على أساس سنوي فقد تراجع متوسط قيمة الصفقة للمرة الرابعة على التوالي وقد سجل 52٪ في نوفمبر ويلاحظ تذبذب واضح للتغير السنوي في هذا المؤشر.

بلغ عدد التداولات العقارية التجارية 4 صفقات فقط في نوفمبر بانخفاض شهري 60٪ عن واحد من مستوياته المعتادة، حيث بلغ 10 صفقات في أكتوبر، بذلك يبدو التذبذب في عدد صفقات القطاع التجاري، حيث إن التغير الشهري لعدد صفقات القطاع التجاري يأخذ اتجاها متذبذبا منذ بداية العام، وفيما يتعلق بمعدل التغير السنوي فإن عدد صفقات القطاع انخفض في نوفمبر 20٪ عن ذات الشهر من العام الماضي. وقد تركزت تداولات القطاع التجاري في بعض المحافظات، منها محافظة العاصمة بقيمة 4,6 ملايين دينار كأعلى قيمة بين المحافظات، من بيع بناية قيمتها 3,3 ملايين دينار في منطقة شرق والثانية في المرقاب بقيمة 1,3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة التداولات في محافظة الجهراء 3 ملايين دينار قيمة لمجمع تجاري بمنطقة الجهراء، في حين سجلت محافظة الفروانية 1,4 مليون دينار قيمة لعدة معارض تجارية في منطقة الضجيج، وفاقت قيمة التداولات في محافظة حولي 930 ألف دينار قيمة لأرض تجارية في منطقة حولي.

تداولات المخازن والعقارات الحرفية

فاقت تداولات العقارات الحرفية 3,9 ملايين دينار في نوفمبر أي أقل من نصف قيمتها التي زادت إلى 11,2 مليون دينار في أكتوبر على أساس شهري، حيث يلاحظ استمرار تذبذب معدلات التغير الشهري في تداولات هذا القطاع. وبرغم التراجع الشهري إلا أن قيمة تداولات هذا القطاع زادت 8٪ عن نوفمبر 2017، مع استمرار تذبذب التغير السنوي في قيمة تداولات هذا القطاع.